

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

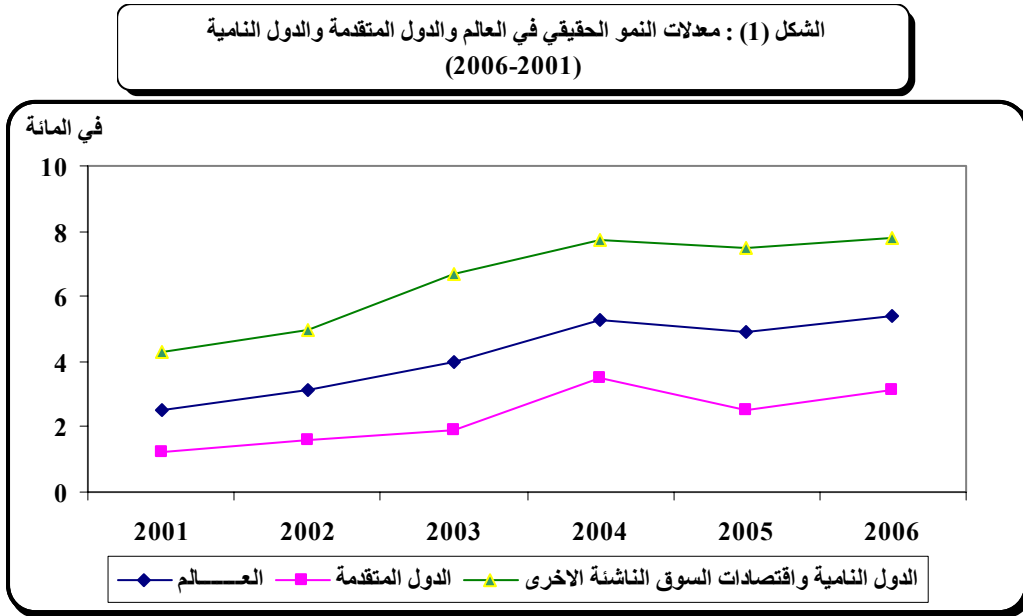
واصل الاقتصاد العالمي نموه الجيد خلال عام 2006، فارتفع معدل النمو الحقيقي من 4.9 في المائة في عام 2005 إلى 5.4 في المائة في عام 2006. وعم تحسن النمو في الدول المتقدمة، بينما تباطأ النمو بشكل طفيف في بعض الدول النامية. ففي الدول المتقدمة، تحسن النمو في جميع هذه الدول وفي الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، انخفض معدل النمو بصورة طفيفة في مجموعة الدول الإفريقية، بينما ارتفع معدل النمو في كل من مجموعة دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية والشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي. هذا وقد صاحب التحسن في النمو ارتفاعاً بسيطاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، بينما انخفضت معدلات التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. كما رافق التحسن في النمو الاقتصادي العالمي ارتفاعاً في معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات، الذي بلغ 9.2 في المائة خلال عام 2006 مقابل 7.4 في المائة في عام 2005. ولقد ساهمت تجارة الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى على السواء في التحسن الذي سجله حجم التجارة العالمية في عام 2006.

وفيما يتعلق بالديون الخارجية، على الرغم من ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى في عام 2006، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 28.7 في المائة عام 2005 إلى 26.3 في المائة عام 2006. وفي الوقت نفسه تراجعت مدفوعات خدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2006، واستمرت الاحتياطيات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في النمو، وذلك نتيجة للتطورات الإيجابية في التجارة الخارجية والمدفوعات والتدفقات الرأسمالية والمالية لتلك المجموعة من الدول.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة الدولية، فقد رفعت الولايات المتحدة أسعار الفائدة الرسمية خلال عام 2006، وذلك في الوقت الذي رفعت فيه كل من اليابان ومنطقة اليورو وكندا أسعار الفوائد قصيرة الأجل. وقد صاحب تلك التطورات ارتفاعاً للمتوسط السنوي لأسعار الفائدة في السوق قصيرة وطويلة الأجل وذلك في الدول المتقدمة. أما بالنسبة لتطورات أسعار الصرف في عام 2006، فقد سجل سعر صرف الدولار الأمريكي تراجعاً أمام كل من الجنيه الأسترليني واليورو، في حين ارتفع الدولار أمام الين الياباني.

نمو الاقتصاد العالمي⁽¹⁾

تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2006، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي العالمي 5.4 في المائة مقابل 4.9 في المائة في عام 2005. وقد ساهم في هذا الارتفاع زيادة معدلات النمو في الدول المتقدمة من 2.5 في المائة في عام 2005 إلى 3.1 في المائة في عام 2006، وكذلك الارتفاع في معدلات النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 7.5 في المائة إلى 7.9 في المائة، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل (1).



المصدر : الملحق (1/1).

فبالنسبة للدول المتقدمة⁽²⁾ ارتفع معدل النمو في الولايات المتحدة من 3.2 في المائة في عام 2005 إلى 3.3 في المائة في عام 2006، وفي منطقة اليورو من 1.4 في المائة إلى 2.6 في المائة. كما تحسن الأداء الاقتصادي في المملكة المتحدة، وكان أفضل من أداء اقتصاد منطقة اليورو للسنة الثانية على التوالي، حيث ارتفع من 1.9 في عام 2005 إلى 2.7 في المائة في عام 2006. وفي اليابان، ارتفع أيضاً معدل النمو من 1.9 في المائة في عام 2005 إلى 2.2 في المائة في عام 2006، بينما سجل الاقتصاد الكندي تراجعاً في معدل النمو من 2.9 في المائة إلى 2.7 في المائة.

(1) البيانات الإحصائية وتصنيف المجموعات الدولية في هذا الفصل مأخوذة من " آفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2007"، صندوق النقد الدولي.

(2) تشمل الدول المتقدمة في " آفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2007 " الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

وضمن الدول المتقدمة الأخرى⁽³⁾، ارتفع معدل النمو في الدول الآسيوية حديثة التصنيع من 4.7 في المائة في عام 2005 إلى 5.3 في المائة عام 2006، وذلك على الرغم من أن النمو بدأ يتباطأ في بعض دول المجموعة في ظل ارتفاع أسعار النفط واتباع سياسة نقدية انكماشية لمعالجة التضخم. في حين تراجع معدل النمو في استراليا من 2.8 في المائة في عام 2005 إلى 2.7 في المائة في عام 2006.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى⁽⁴⁾، استمر تحسن معدل نمو المجموعة من 7.5 في المائة في عام 2005 إلى 7.9 في المائة في عام 2006، حيث أنه يعتبر الأفضل في العالم. ويلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد ارتفع معدل نمو دول الشرق الأوسط⁽⁵⁾ من 5.4 في المائة في عام 2005 إلى 5.7 في المائة في عام 2006، واستمرت الدول النامية الآسيوية⁽⁶⁾ في تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً، حيث ارتفع معدل نمو المجموعة من 9.2 في المائة في عام 2005 إلى 9.4 في المائة في عام 2006، وبصفة خاصة معدل نمو الصين الذي بلغ 10.7 في المائة، والهند التي سجلت معدل نمو بلغ 9.2 في المائة في عام 2006 متساو مع معدل نموها في عام 2005.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁷⁾ فقد بلغ معدل نمو المجموعة 7.7 في المائة في عام 2006 مقارنة مع 6.6 في المائة في عام 2005. وباستثناء روسيا من هذه المجموعة، فقد ارتفع معدل النمو إلى 9.7 في المائة عام 2006 مقارنة مع 6.9 في المائة في عام 2005، بينما ارتفع معدل النمو في روسيا وحدها وبصورة طفيفة من 6.4 في المائة في عام 2005 إلى 6.5 في المائة في عام 2006. وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁸⁾ فقد حققت المجموعة معدل نمو بلغ 6 في المائة في عام 2006 مقارنة مع 5.5 في المائة في عام 2005. وفي الدول الإفريقية⁽⁹⁾ بلغ معدل نمو المجموعة 5.5 في المائة في عام 2006 مقابل 5.6 في المائة عام 2005. أما فيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي⁽¹⁰⁾، فقد ارتفع معدل النمو من 4.6 في المائة في عام 2005 إلى 5.5 في المائة في عام 2006، وقد ساهم في تعزيزه كل من النمو الجيد الذي حققته البرازيل والذي بلغ معدله 3.7 في المائة في عام 2006 مقارنة مع 2.9 في المائة في عام 2005، والأداء الجيد للاقتصاد المكسيكي بمعدل نمو بلغ 4.8 في المائة في عام 2006 مقارنة مع 2.8 في المائة في عام 2005.

(3) تضم الدول المتقدمة الأخرى : استراليا، قبرص، الدانمارك، إيرلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا والدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي : هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان.

(4) تضم الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية : أفريقيا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، دول الشرق الأوسط ودول نصف الكرة الغربي.

(5) يشمل الشرق الأوسط الدول العربية التالية : البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، ويضم إيران أيضاً.

(6) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات، فينتام.

(7) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، أذربيجان، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجكستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

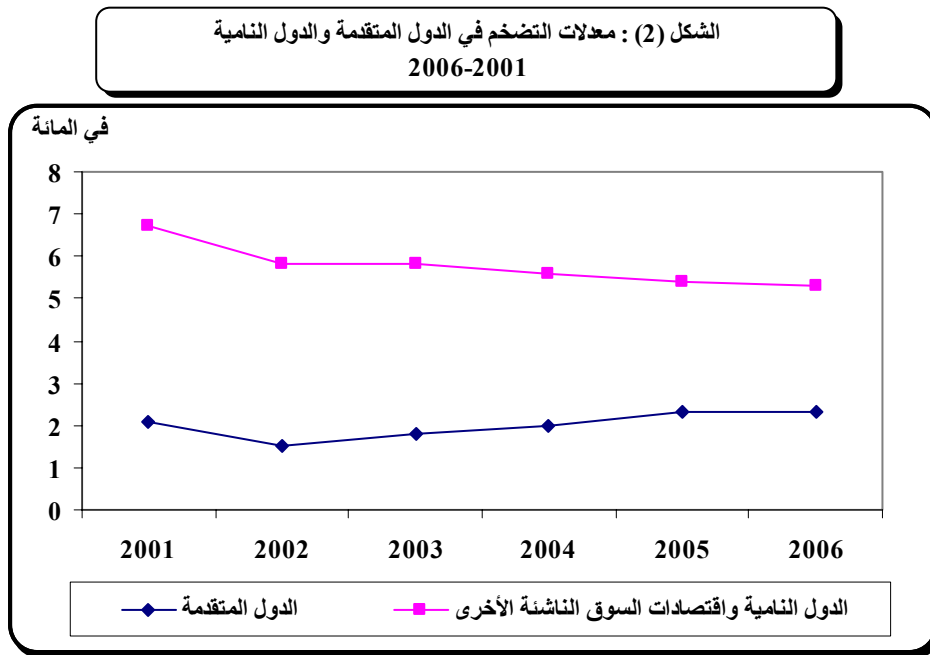
(8) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

(9) تضم مجموعة الدول الإفريقية دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الدول العربية التالية: الجزائر، المغرب، تونس، السودان، الصومال، موريتانيا، وجيبوتي.

(10) تضم مجموعة دول نصف الكرة الغربي دول أمريكا اللاتينية التالية: الأرجنتين، أنتيوجوا وبربودا، جزر البهاما، بليز، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينكان، دومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غويانا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، بارغواي، بيرو، سورنام، أوروغواي، فنزويلا، وترينداد وتوباجو.

التضخم والبطالة

بقي معدل التضخم لأسعار المستهلك في الدول المتقدمة على ما هو عليه في عام 2005 أي عند معدل 2.3 في المائة، بينما انخفض معدل التضخم بنسبة بسيطة جداً في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.4 في المائة في عام 2005 إلى 5.3 في المائة في عام 2006، الملحق (2/1) والشكل (2).



المصدر : الملحق (2/1).

على صعيد المجموعات الفرعية وضمن مجموعة الدول المتقدمة، سجلت كل من اليابان وكندا أدنى معدلات تضخم بلغت نسبته 0.2 في المائة و2.0 في المائة على التوالي في عام 2006، في حين انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة من 3.4 في المائة عام 2005 إلى 3.2 في المائة عام 2006، وفي الدول الآسيوية حديثة التصنيع من 2.3 في المائة إلى 1.6 في المائة. وضمن مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، شهدت رابطة الدول المستقلة ونصف الكرة الغربي انخفاضاً في معدلات التضخم من 12.4 في المائة و6.3 في المائة على التوالي في عام 2005 إلى 9.5 في المائة و5.4 في المائة على التوالي في عام 2006. بينما سجلت كل من أفريقيا، ودول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية ودول الشرق الأوسط ارتفاعاً في معدلات التضخم من 8.4 في المائة و4.8 في المائة و3.6 في المائة و7.1 في المائة على التوالي في عام 2005 إلى 9.5 في المائة و5.0 في المائة و4.0 في المائة و7.9 في المائة على التوالي في عام 2006. وبالنسبة للبطالة، فقد صاحب ارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة انخفاضاً في معدلات البطالة من 6.0 في المائة في عام 2005 إلى 5.5 في المائة في عام 2006.

أما فيما يتعلق بمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفضت البطالة في معظم الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي⁽¹¹⁾، بينما بقيت معدلات البطالة على مستواها في إفريقيا ودول الشرق الأوسط باستثناء دول عربية⁽¹²⁾، هي العراق والصومال وجيبوتي والأردن واليمن وتونس والسودان والمغرب وموريتانيا حيث ارتفعت فيها معدلات البطالة، الملحق (3/1).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

مع استمرار الانتعاش الاقتصادي العالمي خلال عام 2006، واصلت السبيلة النقدية في العالم تحقيق معدلات مرتفعة مما أدى بالسلطات النقدية في الدول الصناعية الرئيسية إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية خلال العام. فقد واصل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية (Fed Funds) من 4.2 في المائة في نهاية عام 2005 إلى 5.2 في المائة في نهاية عام 2006، ورفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الأساسي لإعادة التمويل من 4.5 في المائة إلى 5.0 في المائة. ورفعت كندا سعر الفائدة المستهدف للنمو ولليلة واحدة من 3.3 في المائة إلى 4.3 في المائة، ورفعت اليابان سعر الفائدة على القروض تحت الطلب لليلة واحدة بنسبة 0.2 في المائة، وذلك لأول مرة منذ ثلاثة أعوام.

وفي منطقة اليورو، رفع البنك المركزي الأوروبي مجدداً أسعار الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء إلى 3.5 في المائة في نهاية عام 2006، بعد أن شرع في رفعها منذ أواخر عام 2005. ولقد انعكس ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية على معدلات الفائدة في أسواق المال حيث ارتفع المتوسط السنوي لسعر الفائدة قصيرة الأجل في الدول المتقدمة من 2.5 في المائة في عام 2005 إلى 3.5 في المائة في عام 2006، كما ارتفع المتوسط السنوي لسعر الفائدة طويلة الأجل من 3.5 في المائة إلى 4.1 في المائة، الملحق (4/1).

أسعار الصرف

تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى في عام 2006. فقد انخفض الدولار أمام اليورو بنسبة أقل من 1 في المائة، في المتوسط خلال الفترة (2005-2006)، كما انخفض سعر صرف الدولار أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 1.3 في المائة، خلال الفترة نفسها، بينما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني بنسبة

(11) الأمم المتحدة "وضع وأفاق الاقتصاد العالمي، مايو 2007".

(12) منظمة العمل العربية، تقديرات مستندة على مصادر إحصائية رسمية عربية ودولية.

5.7 في المائة. ويعود التراجع في قيمة الدولار إلى عدة عوامل من بينها استمرار وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي، وتوقعات تباطؤ النمو في ضوء تراجع الاستثمار الناجم عن التصحيح في أسعار سوق العقارات في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تقلص فارق أسعار الفائدة الأمريكية أمام أسعار الفائدة في منطقة اليورو، الملحق (5/1).

وقد انعكس انخفاض سعر الدولار على أسعار صرف العملات العربية، وبوجه خاص العملات المثبتة قيمتها أمام الدولار. وفي المقابل تحسنت قيمة عملات بعض الدول العربية الأخرى، وخاصة منها عملات دول المغرب العربي التي ليست مثبتة قيمتها أمام الدولار.

أسواق الأسهم الدولية

سجلت معظم مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية نتائج إيجابية خلال عام 2006 في ضوء زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في الأسهم نتيجة للتوقعات باستمرار تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2007. ففي الولايات المتحدة شهدت أسعار الأسهم الأمريكية تذبذبات خلال النصف الأول من عام 2006 وذلك لعدة عوامل، أهمها ارتفاع معدل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية. ولكن بعد استقرار سعر الفائدة في النصف الثاني من عام 2006، اتجهت أسعار الأسهم الأمريكية نحو الارتفاع ليبلغ مؤشر داو جونز (DJIA) مستوى 12463 نقطة في نهاية عام 2006 مقارنة بمستوى 10488 نقطة عند بداية العام محققاً بذلك نسبة ارتفاع وصلت إلى حوالي 19 في المائة. وفي اليابان ارتفع مؤشر نيكاي (NIKKEI) للأسهم اليابانية بنسبة 60 في المائة خلال عام 2006 ليبلغ في نهاية العام 17225 نقطة مقارنة بمستوى 10783 نقطة في بداية العام. ويعود ذلك لزيادة الطلب على السلع اليابانية من قبل الصين والولايات المتحدة، وكذلك لارتفاع الإنفاق المحلي في اليابان. وفي أوروبا تحسن أداء الأسهم خلال عام 2006 ليصل مؤشر يرواستوكس (Eurostoxx 50) إلى مستوى 4119 نقطة في نهاية عام 2006 مقارنة بمستوى 2839 نقطة في بداية العام، محققاً بذلك نسبة زيادة قدرها 45 في المائة، كما ارتفع مؤشر (FTSE 100) في المملكة المتحدة إلى 6220 نقطة بنهاية عام 2006 مقارنة بمستوى 4390 نقطة في بداية العام، محققاً بذلك نسبة زيادة بنحو 42 في المائة، مما يعكس مدى تحسن النمو الاقتصادي الأوروبي.

أسواق النفط العالمية⁽¹³⁾

واصل الطلب العالمي على النفط ارتفاعه بنسبة 1.2 في المائة خلال عام 2006 ليبلغ 84.3 مليون برميل يومياً مقابل 83.3 برميل يومياً في عام 2005. وارتفع العرض العالمي من النفط (أي إجمالي الإنتاج العالمي) خلال عام 2006

(13) التفاصيل في الفصل الخامس "التطورات في مجال النفط والطاقة".

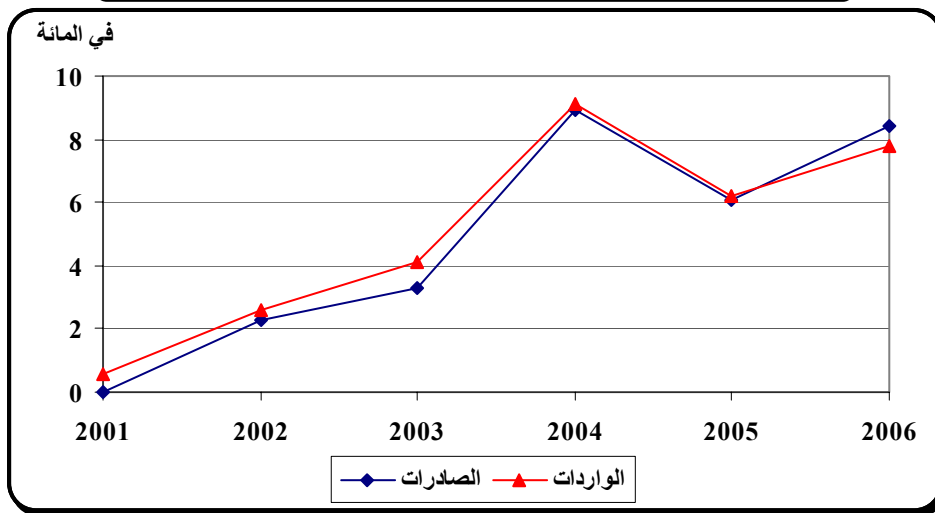
بنسبة 0.7 في المائة ليبلغ 84.8 مليون برميل يومياً. وانخفض العرض من دول منظمة الأوبك بنحو 300 ألف ب/ي في عام 2006 ليصل إلى 33.7 مليون ب/ي في نهاية العام. وفي جانب الأسعار العالمية للنفط، ارتفع السعر الاسمي للنفط الخام إلى أعلى مستوى له بلغ 78 دولار/برميل في أبريل 2006، ووصل المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك إلى 61 دولار/برميل مقارنة بمتوسط سعر 50.6 دولار/برميل خلال عام 2005. وبالنسبة لتطور الأسعار الحقيقية للنفط الخام، وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية، يتبين أن معدل سعر سلة أوبك لعام 2006 يقدر بنحو 50.9 دولار/برميل، مرتفعاً بمقدار 7.8 دولار/برميل عن عام 2005.

التجارة الدولية والمدفوعات

التجارة الدولية

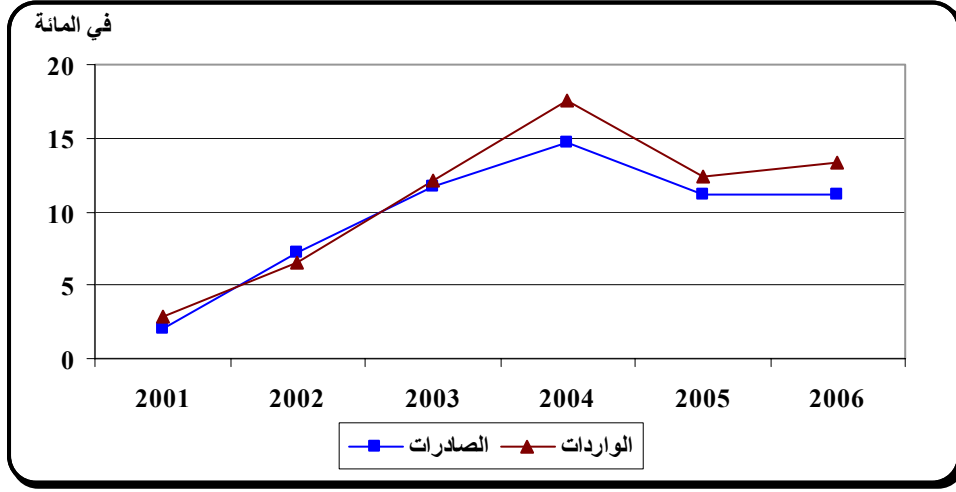
صاحب التحسن في النشاط الاقتصادي العالمي ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات عام 2006 ليصل إلى 9.2 في المائة مقابل 7.4 في المائة عام 2005، فقد ارتفع معدل نمو حجم الصادرات (في السلع والخدمات) في الدول المتقدمة من 5.6 في المائة في عام 2005 إلى 8.4 في المائة في عام 2006، كما ارتفع معدل نمو حجم وارداتها من 6.1 في المائة إلى 7.4 في المائة. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، ارتفع معدل نمو حجم وارداتها من 12.1 في المائة إلى 15.0 في المائة، بينما حقق حجم الصادرات معدل نمو جيد بلغ 10.6 في المائة في عام 2006، وذلك على الرغم من تراجع معدل نمو الصادرات الذي بلغ 11.2 في المائة في العام السابق، الملحق (6/1) والشكلان (3) و(4).

الشكل (3) : معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2001-2006



المصدر : الملحق (6/1).

الشكل (4) : معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية 2001-2006



المصدر : الملحق (6/1).

وبالنسبة لأداء حجم التجارة في السلع والخدمات، حسب المجموعات الفرعية وضمن مجموعة الدول المتقدمة، حققت الدول الآسيوية حديثة التصنيع أعلى نمو لحجم الصادرات بلغ معدله 11.0 في المائة في عام 2006، بينما سجل حجم وارداتها ارتفاعاً بلغ معدله 9.5 في المائة. وحققت اليابان معدل نمو في حجم صادراتها بلغ 9.6 في المائة وبلغ معدل النمو في وارداتها 4.6 في المائة. وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد حققت نمواً ملحوظاً في حجم الصادرات بلغ 8.9 في المائة، في حين نما حجم الواردات بمعدل 5.8 في المائة. وفي منطقة اليورو بلغ معدل نمو كل من حجم الصادرات والواردات 8.2 في المائة و7.6 في المائة على التوالي في العام 2006.

وفيما يتعلق بأداء حجم تجارة السلع في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد نما حجم الصادرات بمعدل 17.3 في المائة، وحجم الواردات بمعدل 12.1 في المائة بالنسبة للدول النامية الآسيوية في عام 2006، ونما حجم الصادرات بمعدل 15.0 في المائة، وحجم الواردات بمعدل 13.5 في المائة بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، وارتفع حجم الصادرات بمعدل 6.3 في المائة وحجم الواردات بمعدل 16.2 في المائة لدول منطقة الشرق الأوسط. وقد سجلت دول رابطة الدول المستقلة نمواً جيداً في تجارتها السلعية بلغ معدل 6.1 في المائة من جانب حجم الصادرات ومعدل 18.6 من جانب حجم الواردات. أما بالنسبة لمنطقتي أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي، فقد حققتا معدلات نمو في حجم التجارة السلعية أقل بالمقارنة مع مجموعات الدول النامية الأخرى، حيث بلغ معدل نمو حجم الصادرات لكل من أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي 2.6 في المائة و4.5 في المائة على التوالي في عام 2006، في حين نما حجم الواردات للمنطقتين بصورة أسرع وبمعدل 11.1 في المائة و12.6 في المائة على التوالي.

وفيما يخص شروط التبادل التجاري للسلع والخدمات، استمرت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى في الحفاظ على معدلات تغير موجبة في شروط التبادل التجاري في عام 2006، على الرغم من أنها أقل من العام السابق، في سياق استمرار ارتفاع أسعار صادراتها النفطية، وكذلك أسعار السلع الأولية خلال العام. بينما تقلص التدهور في معدلات التغير في شروط التبادل التجاري للدول المتقدمة في العام 2006.

موازن المدفوعات

ارتفع العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 473.4 مليار دولار في عام 2005 إلى 563.2 مليار دولار في عام 2006. وقد تأثر وضع الحساب الجاري للمجموعة أساساً بارتفاع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 791.5 مليار دولار إلى 856.7 مليار دولار، وبتحول الحساب الجاري لدول منطقة اليورو⁽¹⁴⁾ من فائض بلغ 8.1 مليار دولار عام 2005 إلى عجز بلغ 29.1 مليار دولار عام 2006. أما بالنسبة لليابان، فقد ارتفع الفائض في الحساب الجاري من 165.7 مليار دولار في عام 2005 إلى 170.4 مليار دولار في عام 2006، الملحق (7/1).

وفيما يخص الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات هذه المجموعة من 428.0 مليار دولار في عام 2005 إلى 544.2 مليار دولار في عام 2006. وقد ساهم في ذلك بشكل رئيسي الزيادة الكبيرة في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول النامية الآسيوية من 165.2 مليار دولار في عام 2005 إلى 253.1 مليار دولار في عام 2006، وكذلك الزيادة في فائض الحساب الجاري لموازن مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط من 189.0 مليار دولار إلى 212.4 مليار دولار في الفترة نفسها.

وتشير التطورات سابقة الذكر إلى وجود اختلالات في الحساب الجاري لموازن المدفوعات الدولية والتي تتمثل في العجز المتفاقم للحساب الجاري في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يبلغ 6.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، ويقابل ذلك تحقيق فوائض في الحساب الجاري للدول الآسيوية حديثة التصنيع والدول النامية الآسيوية ودول الشرق الأوسط. ويجعل هذا الوضع الاقتصاد الأمريكي، الذي يشكل ربع حجم الاقتصاد العالمي، عرضة لثقة المستثمرين فيه، مما يؤثر بدوره على سعر صرف الدولار ويؤدي إلى تذبذبات في أسعار الفائدة. أما الحساب الجاري لموازن مدفوعات دول منطقة اليورو الذي تحول إلى عجز في عام 2006 وللمرة الأولى منذ عام 2000، فإن هذا العجز يعتبر ضئيلاً حيث يشكل نسبة 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، وبالتالي فإنه لا يساهم كثيراً في الاختلالات المتزايدة في موازين مدفوعات الاقتصادات الرئيسية في العالم.

التدفقات المالية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

تسارعت وتيرة زيادة التدفقات المالية الدولية في اتجاه الدول النامية، بشقيها الرسمي والخاص خلال عامي 2005 و2006. فمن جانب التدفقات الرسمية، تشير البيانات المتاحة حتى عام 2005، إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية

(14) يمثل المجموع التراكمي لموازن الحساب الجاري للدول الأعضاء فرادى.

للدول النامية⁽¹⁵⁾ من جميع المصادر (على أساس صافي السحب) بلغت نحو 106.0 مليار دولار في عام 2005، مقارنة بنحو 78.3 مليار دولار في عام 2004، أي بزيادة نسبتها 35.4 في المائة. وتعزى هذه الزيادة الملحوظة إلى عدد من العوامل من أبرزها، قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدات لأوضاع استثنائية شملت المنح المقدمة للتخفيف من أعباء ديون الدول المثقلة بالديون، مثل العراق ونيجيريا، والمساعدات المقدمة لبعض الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية التي لحقت عدداً من الدول في مختلف مناطق العالم، وفي مقدمتها الدول الآسيوية التي تعرضت إلى كارثة "تسونامي" في أواخر عام 2004.

وفيما يتعلق بالتدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية، واصل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية تدفقه إلى الدول النامية حيث بلغ 314.3 دولار في عام 2005 و379.1 مليار دولار في عام 2006، أي بزيادة نسبتها 20.6 في المائة. ويعكس ذلك استمرار الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده غالبية الدول النامية. وتحتل مجموعة دول آسيا وأقيانوسيا المرتبة الأولى من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة نحو 220.9 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 177.7 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 24.3 في المائة. ولا زالت الصين وهونغ كونج وسنغافورة وتركيا والهند وتايلندا تشكل أكثر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة، الملحق (8/1).

وتأتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الثانية حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نحو 83.8 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 75.5 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 10.9 في المائة. وتعتبر البرازيل والمكسيك وتشيلي أكثر دول هذه المجموعة استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر. ويأتي ذلك في المرتبة الثالثة الدول العربية التي تلقت استثمارات أجنبية بحوالي 62.4 مليار دولار في عام 2006 مقابل 45.8 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 36.2 في المائة. غير أن نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بقي في مستوى 4.8 في المائة في عامي 2005 و2006. أما القارة الإفريقية فقد شهدت تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بلغ مجموع ما تلقتها في عام 2006 نحو 12 مليار دولار وما يشكل نسبة انخفاض بحوالي 21 في المائة عن مستوى عام 2005. ولقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسية في دولتين، هما نيجيريا وغينيا الاستوائية. وبالنسبة لاقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة نحو 69.3 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 41.2 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها 68.3 في المائة.

(15) التفاصيل في الفصل الحادي عشر "العون الإنمائي العربي"، والملحق (1/11).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها فبلغت حوالي 3,019 مليار دولار في عام 2006، مقابل 2,338 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 29.1 في المائة. وتعتبر هذه الزيادة استمراراً للاتجاه التصاعدي الذي بدأ منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي. وقد كان الارتفاع في الاحتياطيات عاماً بالنسبة لكافة المجموعات الدولية، حيث حققت رابطة الدول المستقلة أعلى نسبة بلغت 60.1 في المائة، وتلتها دول الشرق الأوسط بنسبة بلغت 35.9 في المائة، ثم أفريقيا بنسبة 30.3 في المائة، والدول النامية الآسيوية بنسبة 27.0 في المائة، ونصف الكرة الغربية بنسبة 18.2 في المائة، وأخيراً دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 10.4 في المائة، الملحق (9/1).

ويعود الاتجاه التصاعدي المستمر في الاحتياطيات الخارجية للدول النامية إلى مجموعة من العوامل، أهمها التطورات الإيجابية في موازين الحسابات الجارية والتدفقات المالية والراسمالية الأخرى، وبوجه خاص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات من السلع والخدمات للدول النامية كمجموعة من 66.4 في المائة في عام 2005 إلى 71.4 في المائة في عام 2006.

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من حوالي 3,023 مليار دولار في عام 2005 إلى حوالي 3,243 مليار دولار في عام 2006، أي بزيادة نسبتها 7.3 في المائة. وقد جاء هذا الارتفاع في معظمه من زيادة الدين العام الخارجي لدول وسط وشرق أوروبا بنسبة 18.3 في المائة ليبلغ حوالي 701 مليار دولار، وللدول النامية الآسيوية بنسبة 10.7 في المائة ليصل إلى نحو 895.1 مليار دولار في نهاية عام 2006. كما ارتفعت المديونية العامة الخارجية بنسبة 19.1 في المائة لدول الشرق الأوسط لتبلغ حوالي 282.4 مليار دولار، وبنسبة 14.5 في المائة لرابطة الدول المستقلة لتصل إلى ما يقارب 385 مليار دولار في نهاية عام 2006. أما الدين العام الخارجي للدول الأفريقية فقد انخفض بنسبة 14.5 في المائة في عام 2006 ليصل إلى حوالي 255.5 مليار دولار. كما تراجع الدين العام الخارجي لدول نصف الكرة الغربي بنسبة 3.3 في المائة ليبلغ قرابة 725 مليار دولار، الملحق (10/1).

وعلى صعيد توزيع المديونية العامة الخارجية وفق المجموعات الإقليمية، فقد جاءت مجموعة الدول النامية الآسيوية في المرتبة الأولى بحصة بلغت 27.6 في المائة من الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى،

تلتها مجموعة دول نصف الكرة الغربي بحصة نسبتها 22.3 في المائة، ثم مجموعة دول وسط وشرق أوروبا بحصة بلغت 21.6 في المائة في عام 2006. وقد بلغت حصة رابطة الدول المستقلة 11.9 في المائة، وحصة دول الشرق الأوسط 8.7 في المائة وحصة الدول الأفريقية 7.9 في المائة.

وعلى الرغم من ارتفاع حجم المديونية الخارجية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى في عام 2006 إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 28.7 في المائة في عام 2005 إلى 26.3 في المائة في عام 2006. وعلى صعيد المجموعات، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول وسط وشرق أوروبا من 49.9 في المائة في عام 2005 إلى 52.9 في المائة في عام 2006، وهذه أعلى نسبة بين المجموعات الإقليمية. كما ارتفعت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط من 23.6 في المائة إلى 24.0 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفيما يخص باقي المجموعات الإقليمية، فقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت هذه النسبة في أفريقيا من 37.0 في المائة في عام 2005 إلى 28.1 في المائة في عام 2006، وفي رابطة الدول المستقلة من 33.5 في المائة إلى 30.0 في المائة خلال الفترة نفسها. كما تراجعت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية الآسيوية من 20.2 في المائة في عام 2005 إلى 19.1 في المائة في عام 2006، وفي دول نصف الكرة الغربي من 29.5 في المائة إلى 24.6 في المائة، الملحق (10/1).

وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة للصادرات من السلع والخدمات للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد بلغت 13.8 في المائة في عام 2006، وتراجعت بذلك عن نسبة 14.9 في المائة في عام 2005، مما يعكس في جزء منه، الزيادة في النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية لهذه الدول. وقد ظلت تلك النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة بلغت 27 في المائة في دول رابطة الدول المستقلة في عام 2006، تلتها دول نصف الكرة الغربي بنسبة 25.5 في المائة، ثم دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 20.1 في المائة، وأفريقيا بنسبة 12.5 في المائة، والدول النامية الآسيوية بنسبة 6.6 في المائة، ودول الشرق الأوسط بنسبة 6.2 في المائة.

انعكاسات التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية، وذلك من خلال النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط ونمو التجارة الدولية والتدفقات المالية، إضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية. فقد كان للتطورات في سوق النفط العالمية أثر إيجابي على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط للعام الثالث على التوالي، حيث حققت معدلات نمو جيدة صاحب ذلك ارتفاع الفوائض المالية في الحساب الجاري لموازن مدفوعاتها. وبالنسبة للدول العربية غير النفطية، فقد استفادت كذلك من زيادة النشاط الاقتصادي في الدول العربية

المصدرة للنفط من خلال زيادة التحويلات التي ترسلها العمالة العربية الوافدة إلى دولها الأصل، وزيادة تدفقات الاستثمارات البنينة في مختلف القطاعات الإنتاجية وفي محافظ الأصول المالية، وزيادة حركة السياحة الإقليمية. غير أن ارتفاع أسعار النفط العالمية كان له تأثيراته السلبية على بعض الدول العربية المستوردة للنفط وما صاحب ذلك من زيادة عجز الحساب الجاري لموازن مدفوعاتها، بالإضافة إلى تأثيراتها على المالية العامة، وزيادة معدلات التضخم في العديد من هذه الدول.

وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، في قيام الدول النفطية بتعظيم الاستفادة من الفوائض المالية المتزايدة التي تحققها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات النفطية وغير النفطية، وذلك من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص عمل جديدة وتطوير البنى التحتية ورأس المال البشري. وبالنسبة للدول غير النفطية، فإن أهم التحديات التي تواجهها تتمثل في تحقيق المزيد من الضبط المالي والمزيد من تحسين إدارة الديون العامة، ومن تحسين الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي وتفعيل مساهمته في تحسين مردود الاستثمار، وتشجيع التجارة بما يعزز من إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة، على المدى المتوسط.

وستتناول بقية فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية من جوانب عديدة، وذلك في سياق تحليل التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2006.

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم
(2006-2001)

(نسب مئوية)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
5.4	4.9	5.3	4.0	3.1	2.5	العالم
3.1	2.5	3.3	1.9	1.6	1.2	الدول المتقدمة
3.3	3.2	3.9	2.5	1.6	0.8	الولايات المتحدة
2.6	1.4	2.0	0.8	0.9	1.9	منطقة اليورو
2.7	1.9	3.3	2.7	2.1	2.4	المملكة المتحدة
2.2	1.9	2.7	1.4	0.3	0.2	اليابان
2.7	2.9	3.3	1.8	2.9	1.8	كندا
3.6	3.2	4.1	2.4	3.2	1.7	الدول المتقدمة الأخرى
5.3	4.7	5.8	3.2	5.4	1.2	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
2.7	2.8	3.7	3.1	4.1	2.1	استراليا
7.9	7.5	7.7	6.7	5.0	4.3	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
5.5	5.6	5.8	4.7	3.7	4.4	أفريقيا
6.0	5.5	6.6	4.8	4.5	0.2	وسط وشرق أوروبا
7.7	6.6	8.4	7.9	5.3	6.3	رابطة الدول المستقلة
9.4	9.2	8.7	8.4	7.0	6.1	الدول النامية الآسيوية
10.7	10.4	10.1	10.0	9.1	8.3	الصين
9.2	9.2	7.8	7.3	4.3	4.1	الهند
5.7	5.4	5.6	6.5	3.9	3.0	الشرق الأوسط
5.5	4.6	6.0	2.4	0.3	0.5	نصف الكرة الغربي
3.7	2.9	5.7	1.1	2.7	1.3	البرازيل
4.8	2.8	4.2	1.4	0.8	-	المكسيك

المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2007".

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم (أسعار المستهلك)

(2006-2001)

(نسب مئوية)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
2.3	2.3	2.0	1.8	1.5	2.1	الدول المتقدمة
3.2	3.4	2.7	2.3	1.6	2.8	الولايات المتحدة
2.2	2.2	2.1	2.1	2.2	2.3	منطقة اليورو
2.3	2.0	1.3	1.4	1.3	1.2	المملكة المتحدة
0.2	0.6-	-	0.2	0.9-	0.8-	اليابان
2.0	2.2	1.8	2.7	2.3	2.5	كندا
2.1	2.1	1.7	1.8	1.7	2.1	الدول المتقدمة الأخرى
1.6	2.3	2.4	1.4	0.9	1.9	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
3.5	2.7	2.3				استراليا
5.3	5.4	5.6	5.8	5.8	6.7	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
9.5	8.4	7.9	10.6	9.7	12.5	أفريقيا
5.0	4.8	6.1	8.3	14.9	19.7	وسط وشرق أوروبا
9.5	12.4	10.3	12.0	13.8	20.3	رابطة الدول المستقلة
4.0	3.6	4.1	2.5	2.0	2.7	الدول النامية الآسيوية
7.9	7.1	7.2	6.2	5.3	3.8	الشرق الأوسط
5.4	6.3	6.5	10.6	8.9	6.1	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2006-2001)

(نسب مئوية)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
						معدل البطالة
5.5	6.0	6.3	6.5	6.3	5.8	الدول المتقدمة
4.6	5.1	5.5	6.0	5.8	4.7	الولايات المتحدة
7.7	8.6	8.8	8.7	8.2	7.8	منطقة اليورو
8.1	9.1	9.2	8.8	7.7	6.9	ألمانيا
9.0	9.7	9.6	9.4	8.7	8.4	فرنسا
6.8	7.7	8.0	8.4	8.6	9.1	إيطاليا
5.4	4.8	4.8	5.0	5.2	5.1	المملكة المتحدة
4.1	4.4	4.7	5.3	5.4	5.0	اليابان
6.3	6.8	7.2	7.6	7.6	7.2	كندا
3.7	4.0	4.2	4.4	4.2	4.2	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
						نمو التوظيف
1.5	1.2	0.9	0.5	0.3	0.6	الدول المتقدمة
1.9	1.8	1.1	0.9	0.3-	0.0	الولايات المتحدة
1.4	0.8	0.7	0.7	0.9	1.4	منطقة اليورو
0.8	0.2-	0.4	0.9-	0.6-	0.4	ألمانيا
0.8	0.5	-	0.1	0.6	1.8	فرنسا
1.8	0.8	1.3	0.9	1.4	2.1	إيطاليا
0.8	0.9	1.0	1.0	0.8	0.8	المملكة المتحدة
0.4	0.4	0.2	0.2-	1.3-	0.5-	اليابان
2.0	1.4	1.8	2.4	2.4	1.2	كندا
1.5	1.2	1.9	0.3	2.0	0.8	الدول الآسيوية حديثة التصنيع

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : أسعار الفائدة
(2006-2001)

(نسب مئوية)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
						سعر الفائدة الرسمي (1)
5.2	4.2	2.2	1.0	1.2	1.8	الولايات المتحدة
0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اليابان
3.5	2.3	2.0	2.0	2.8	3.3	منطقة اليورو
5.0	4.5	4.8	3.8	4.0	4.0	المملكة المتحدة
4.3	3.3	2.5	2.8	2.8	2.3	كندا
						سعر الفائدة في السوق للدول المتقدمة (2)
3.5	2.5	1.7	1.6	2.1	3.2	قصيرة الأجل
4.1	3.5	3.7	3.6	4.2	4.4	طويلة الأجل

(1) السعر في نهاية العام.

(2) المتوسط السنوي لسعر الفائدة كما ورد في المصدر.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (5/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة)

(2006-2001)

(وحدات العملة مقابل دولار واحد)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
0.5426	0.5495	0.5459	0.6120	0.6662	0.6944	الجنيه الإسترليني
116.3	110.0	108.19	115.93	125.39	121.53	اليين الياباني
0.7962	0.8026	0.8045	0.8842	1.0593	1.1161	اليورو

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات) وشروط التبادل التجاري
(2006-2001)

(نسب مئوية)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
						معدلات نمو حجم التجارة (السلع والخدمات)
						العالم
9.2	7.4	10.6	5.4	3.4	-	إجمالي التجارة
						الدول المتقدمة
8.4	5.6	8.9	3.3	2.3	0.6-	الصادرات
7.4	6.1	9.1	4.1	2.6	0.6-	الواردات
						الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
10.6	11.2	14.6	10.8	6.9	2.6	الصادرات
15.0	12.1	16.4	10.3	6.3	3.2	الواردات
						معدلات التغير في شروط التبادل التجاري (السلع والخدمات)
						الدول المتقدمة
1.3-	1.4-	0.2-	0.9	0.8	0.3	
						الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
4.1	5.5	2.8	1.1	0.8	2.4-	

المصدر : مصدر الملحق (1/1).

ملحق (7/1) : أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات

(2006-2001)

(مليار دولار)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
563.2-	473.4-	255.2-	220.6	229.0-	213.0-	الدول المتقدمة
856.7-	791.5-	665.3-	527.5-	472.4-	389.0-	الولايات المتحدة
29.1-	8.1	97.5	35.5	42.2	3.2	منطقة اليورو
170.4	165.7	172.1	136.2	112.6	87.8	اليابان
152.2	144.3	140.6	135.1	88.7	85.0	دول متقدمة أخرى *
87.0	79.9	83.9	80.0	55.5	48.1	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
544.2	428.0	212.6	147.6	77.3	39.4	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
19.9	14.6	0.6	2.2-	7.5-	0.5	أفريقيا
88.9-	63.2-	58.6	35.8-	24.0-	16.0-	وسط وشرق أوروبا
99.0	87.7	62.6	36.0	30.2	33.1	رابطة الدول المستقلة
253.1	165.2	88.5	87.5	64.6	36.6	الدول النامية الآسيوية
212.4	189.0	99.2	59.5	30.0	39.2	الشرق الأوسط
48.7	34.6	20.4	7.7	16.1-	53.9-	نصف الكرة الغربي

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق الدول المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم
(2006-2004)

(مليار دولار)

التدفقات إلى الداخل					الدول
الحصة للعالم عام 2006 (%)	نسبة التغير عام 2006 (%)	2006	2005	2004	
100.0	38.1	1,305.9	945.8	742.1	العالم
65.7	45.3	857.5	590.3	418.9	الدول المتقدمة - منها
40.7	9.2	531.0	486.4	204.2	الاتحاد الأوروبي
10.7	28.0-	139.5	193.7	56.0	المملكة المتحدة
13.4	73.6	175.4	101.0	135.8	الولايات المتحدة
5.3	68.3	69.3	41.2	40.3	جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة - منها
2.2	125.1	28.7	12.8	15.4	روسيا الاتحادية
0.9	75.8	11.4	6.5	6.5	رومانيا
29.0	20.6	379.1	314.3	283.0	الدول النامية - منها
0.9	21.0-	12.0	15.2	11.0	أفريقيا - منها
0.4	60.0	5.4	3.4	2.1	نيجيريا
0.1	11.6-	1.7	1.9	1.7	غينيا الإستوائية
16.7	24.3	220.9	177.7	153.0	آسيا وأوقيانوسيا - منها
5.3	4.1-	69.5	72.4	60.6	الصين
3.3	27.6	42.9	33.6	34.0	هونغ كونغ
1.9	61.3	24.2	15.0	19.8	سنغافورة
1.5	105.2	20.1	9.8	2.9	تركيا
1.3	152.9	16.9	6.7	5.8	الهند
0.7	8.9	9.8	9.0	5.9	تايلندا
6.4	10.9	83.8	75.5	94.3	أمريكا اللاتينية - منها
1.4	24.7	18.8	15.1	18.1	البرازيل
1.5	3.5-	19.0	19.7	22.4	المكسيك
0.8	14.3	8.0	7.0	7.2	تشيلي
4.8	36.2	62.4	45.8	24.7	الدول العربية - منها
1.4	51.2	18.3	12.1	1.9	السعودية
0.8	86.8	10.0	5.4	2.2	مصر
0.6	23.1-	8.4	10.9	10.0	الإمارات
0.3	53.6	3.5	2.3	1.5	السودان
0.3	323.5	3.3	0.8	0.6	تونس
0.2	103.7	3.1	1.5	0.7	الأردن
0.2	177.9	2.9	1.0	0.9	البحرين
0.2	0.0	2.9	2.9	1.1	المغرب
0.2	0.0	2.8	2.8	2.0	لبنان
0.1	66.0	1.8	1.1	0.9	الجزائر
0.1	55.0	1.8	1.2	1.2	قطر
0.1	67.1	1.7	1.0	0.4	ليبيا

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (أكتوبر/تشرين الأول، 2007).

ملحق (10/1) : الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
(2006-2004)

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات (%)			الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)			إجمالي الدين العام الخارجي (مليار دولار)			
2006	2005	2004	2006	2005	2004	2006	2005	2004	
13.8	14.9	14.9	26.3	28.7	33.0	3,242.9	3,022.6	2,924.6	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
12.5	11.0	11.8	28.1	37.0	46.9	255.5	298.8	325.0	أفريقيا
20.1	20.4	21.5	52.9	49.9	54.0	701.1	592.6	544.9	وسط وشرق أوروبا
27.0	27.7	24.5	30.0	33.5	36.3	384.5	335.8	281.3	رابطة الدول المستقلة
6.6	7.3	8.1	19.1	20.2	22.1	895.1	808.9	768.8	الدول النامية الآسيوية
6.2	5.2	5.3	24.0	23.6	25.3	282.4	237.1	208.2	الشرق الأوسط
25.5	31.2	28.7	24.6	29.5	38.2	724.5	749.5	796.3	نصف الكرة الغربي

المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2007.